

السادة / البورصة المصرية

إدارة الإفصاح

تحية طيبة و بعد ،،،

مرفق لسيداتكم طيه الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية
المستقلة و المجمة للشركة في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ بعد إعتماده من لجنة المراجعة .

و تفضلوا سيادتكم بقبول فانق الأحرار ،،،،

مدير عام الإستثمار

تحريراً في ٢٠٢٢/١١/٢٠

و مدير علاقات المستثمرين

(غادة ربيع)



الرد على التقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة
في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠

<p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلا .</p>	<p>لم تقم الشركة بإرسال مصادقات لجاري المؤمن لهم البالغ نحو ٤,٧ مليون جنيه دائن ٧٩٠ الف جنيه مدين . يتعين علي الشركة الالتزام بإرسال مصادقات للعملاء في ٦/٣٠ من كل عام .</p>
<p>تقوم الشركة بكل الإجراءات لتحصيل المبلغ المستحق لنا سواء عن طريق إرسال ايميلات او عن طريق مراسلة ومقابلة وسيط التأمين للوصول الى الحل المناسب لتحصيل المبلغ المستحق لنا ولكن للظروف السياسية في دولة سوريا ووقوعها تحت شرط الحظر الدولي مازال الموقف معلق كما أن هذا الوضع في أغلب شركات التأمين.</p> <p>جاري الاتصال بالجمعية المصرية للتأمين التعاوني لبحث سبل تسوية وسداد المبلغ المستحق لنا .</p>	<p>بلغ رصيد شركات التأمين وإعادة التأمين الخارجي (مدين) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٣,٣ مليون جنيه وقد تبين أن الرصيد المتوقع يتمثل في الرصيد على شركتي (SARNIA - ARABUNION) وبمبلغي ١١,٥ مليون جنيه ، ٣٢٧ ألف جنيه على الترتيب وهي شركات مقرها سوريا (مكون لها مخصص بالكامل) . كما تضمن رصيد شركات التأمين وإعادة التأمين المحلي (مدين) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٢٨ ألف جنيه يخص الجمعية المصرية للتأمين التعاوني متوقف منذ عام ٢٠١٠ (مكون له مخصص) . نوصي الشركة باتخاذ كافة الاجراءات المتاحة لتحصيل هذا المبلغ وإفادتنا بما يتم في هذا الشأن .</p>
<p>قام مكتب المحاسبين المتحدون بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعه بمعرفته عن طريق برنامج حاسب الى وكذلك قام بإصدار شهاده بالخسائر الائتمانية المتوقعه وقد قامت الشركة بطلب تقرير لمعرفة الاسس التي قام بها لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعه وفور ورود التقرير سوف يتم موافاة الجهاز بصوره منها .</p>	<p>بلغت اجمالي ارصدة الاوعية الادخارية بالبونوك والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة ومدينو عمليات التأمين وشركات التأمين واعادة التأمين ومدينون و ارصدة مدينة اخري نحو ١,١٦ مليار جنية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد تم حساب مجمع الخسائر الائتمانية المتوقعه لها بنحو ٤٥ مليون جنيه مقابل ٥٥,٢ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ تم حسابها بمعرفة مكتب المحاسبين المتحدون وتحت مسئوليته ولم يتم موافاتنا بالدراسة التفصيليه التي تم على اساسها تقدير تلك الخسائر وبالتالي لم يتبين لنا مدي صحة تقدير تلك الخسائر ومدي</p>



١

محمد الشاذلي

	<p>اشتمال الدراسة لجميع المبالغ الأساسية للبند محل الدراسة . يتعين موافقتنا بالدراسة المشار إليها . ويتصل بما سبق انه تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعه لبعض البنود طبقا لمعيار المحاسب المصري رقم ٤٧ الأدوات الماليه بمعرفه المكتب المشار اليه والذي إستخدم معدلات مختلفه لحساب الخسائر الائتمانيه لكل بند من بنود الدراسه وتلك المعدلات استرشاديه لم تصدر بها أية قرارات تنظيميه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والشركه هي المسئوله عن اتخاذ القرار بشأن التطبيق المناسب للمبادئ والسياسات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبه المصريه .</p>
<p>بالنسبة لفرع المنصورة تم بحث الامر من الناحيه القانونيه ويتعذر إنهاء إجراءات التسجيل لوفاة العديد من ورثة البانعين وقيامهم ببيع العقار لورثة آخرين فضلا عن أن العقار غير مسجل بالشهر العقاري أصلا وترى ادارة الشركه ان يتم استغلالها كفرع للشركه بمدينه المنصوره . بالنسبة لفرع العصارفة كانت إجراءات التسجيل تتم بمعرفه الشركه البائعه (شركه مصر للتعمير) والتي انتهت بعد فترة إلى إرجاع المستندات للشركه لتعذر إجراءات التسجيل لوجود خروج فى المبنى على التخطيط العمرانى للشارع مخالفا كما أنه لا يوجد فى العقار أى شقة مسجل ملكيتها فى الشهر العقارى . شقة رقم (١٤) بقرية سيدي كيرير يتم التسجيل عن طريق شركه مصر للتعمير وهي الشركه البائعه وجارى المتابعة المستمرة مع الشركه المذكورة سواء بمقابلة المسئولين أو المراسلة وذلك لإنهاء عملية التسجيل فى أسرع وقت . وتم السير فى إجراءات تسجيل الشقتين مع شركه المعادى البائعه وجارى متابعة إجراءات التسجيل</p>	<p>تبين عدم قيام الشركة بتسجيل بعض العقارات المملوكة لها بلغت تكلفتها نحو ٣٢٥ ألف جنيه تتمثل في فروع المنصورة ، والاسكندرية (العصارفة) ، شقة رقم ١٤ بقرية سيدي كيرير وقد افادت الشؤون القانونية بتعذر إنهاء إجراءات التسجيل لفرع المنصورة كما يستحيل تسجيل فرع العصارفة ولم يتم تسجيل فرع المنصورة البالغ قيمته الدفترية ٢٤ ألف جنيه (تم تأجير جزء منه لشركة الحياة) كما لم يتم تسجيل وحدتين سكنيتين بمشروع المعادى فيو (المعادى للتنمية والتعمير) . يتعين اتخاذ اللازم في شأن تسجيل تلك العقارات .</p>



تم إعداد تقرير شامل لمجلس الإدارة يتضمن خطة محدثة لتنفيذ المشروع وقد وافق المجلس علي تمديد فترة المشروع حتى نهاية شهر يونيه ٢٠٢٣.
ويرجع التأخير في التنفيذ الى عدم استلام الأجهزة المحددة للمشروع والتي تأخر توريدها من طرف الشركات الموردة نظراً لظروف قهريه بسبب الأوضاع المحلية والعالمية الراهنة.

قامت الشركة بالتعاقد مع شركة اسيت وهو الوكيل الرسمي لشركة اكسيس AXXis لشراء برامج حاسب آلي وتراخيص استخدامه والتدريب عليه في ٢٠٢٠/٦/٢٩ بإجمالي تكلفة \$٦٧٦٨٤٦ بما يوازي ١٢,٣ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٣/٣١ وقد تبين بشأنها ما يلي :تم سداد نحو ٤٢٨٨٨٠ دولار وبنسبة ٦٣% من تكلفة المشروع .

تنتهي مدة العقد في ٢٠٢٢/٤ وتم عمل امتداد للعقد في ٢٠٢١/٤ لمدة ٤ شهور لتنتهي مدة العقد التقديرية في ٢٠٢٢/٩ نتيجة تعقيدات في التنفيذ ورغم ان سبب من اسباب التعاقد ان الشركة المنفذة تعاملت مع شركات تأمين من قبل .لم نواف بأسباب امتداد العقد واما إذا كانت المعوقات التي صادفها التنفيذ كان من قبل شركة المهندس أم الشركة المنفذة لبيان مدى إمكانية تطبيق المادة (١٣) بالعقد من عدمه .لم يتم مراعاة ما جاء بمحضر مجلس الإدارة رقم ٥٠٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥ والذي يقضي بعرض تقرير دوري شهري بما تم انجازه واسباب التأخير وجدير بالذكر انه تم التعاقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١ ولمدة عام بمبلغ ٣٥ ألف جنيه شهرياً مع استشاري لمجلس الإدارة لتنظيم المعلومات ومدير عام لمشروع التحول الرقمي لاستكمال المشروع .

وقد قام السيد الاستشاري بتقديم تقرير عن المشروع بتاريخ ٢٠٢٢/٥ والذي ذكر بتقريره انه تم تنفيذ ٣ مراحل فقط من مراحل المشروع البالغة ١٢ مرحله كما حدد الجدول الزمني المعدل طبقاً لآخر تحديث ان تاريخ انتهاء المشروع ٢٠٢٣/٦/٢٧ وهو الامتداد الثاني للمشروع .

مما سبق يتضح ان هناك تأخير متكرر في تنفيذ المشروع مما يحمل الشركة تكاليف وابعاء إضافية .



سماحتي

	<p>بتعين إفادتنا عن أسباب عدم تنفيذ المشروع في المدة المحددة له مع تكرار الامتداد وكذا المعوقات التي واجهها المشروع والالتزام بما جاء بمحضر مجلس الإدارة المشار اليه</p>
<p>تقوم الشركة بالسداد على دفعات شهرية قيمتها ٥ مليون جنية لحين التسوية.</p>	<p>تضمنت الارصدة الدائنة نحو ٤٢,٩ مليون جنية قيمة الدمغة النسبية علي الاقساط المصدرة منها نحو ٣٣,٢ مليون جنية عن الاقساط المسددة والواجب سدادها طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بشأن قانون الدمغة النسبية . يتعين العمل علي سرعة سداد مستحقات مصلحة الضرائب تجنباً لاحتساب غرامات إضافية .</p>
<p>سوف تقوم الشركة بتدعيم المخصص تباعاً وفقاً لملاحظة السادة مراقب الحسابات .</p>	<p>بلغ مخصص الضرائب نحو ٣٣,٥ مليون جنية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تم حسابه بمعرفة المستشار الضريبي للشركة وتحت مسؤوليته وقد تبين بشأنه ما يلي :- وجود العديد من المطالبات الواردة للشركة من مصلحة الضرائب بمبالغ مختلفة خاصة بضريبة الدمغة بأنواعها وضريبة المرتبات في حين ان المخصص المكون لتلك الضرائب لا يتناسب مع المبالغ المطلوب سدادها للمصلحة . يتعين تدعيم مخصص الضرائب .</p>
<p>سيتم إجراء التسويات اللازمة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .</p>	<p>بلغ مخصص ترك الخدمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب نحو ٩٩٤ ألف جنية في حين صحته نحو ٦٢٦ ألف جنية بفرق قدرة ٣٦٨ ألف جنية نتيجة حسابة بواقع ٣ شهور عن كل سنة بالمخالفة لقرار الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣ باعتماد مكافأة نهاية الخدمة لكلاً من العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة بواقع شهرين فقط وكذا الخطأ في حساب المدة المحسوب عليها مكافأة ترك الخدمة . يتعين إجراء التسويات اللازمة.</p>



محمد السلي

تم عقد إجتماع مع المستشار محمد عبد الرازق المحامى بحضور السادة المكلفون من قبل اللجنة المشكله من اعضاء مجلس الاداره لدراسة الامر حيث استعرض سيادة المستشار اخر التطورات القانونية في النزاع المتداول بساحة القضاء ، كما اوضح قيامه بالرد على ما ورد بخطاب الهيئة العامة للرقابة المالية المؤرخ في ٢٠/٢/٢٠٢٢ والمتضمن قرار لجنة فض المنازعات بجلستها رقم ١٥٨ بتاريخ ١٠/٢/٢٠٢٢ وكذا خطاب الهيئة والمتضمن قرار لجنة فض المنازعات بجلسته رقم ١٦٣ بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٢٢ اما فيما يخص الاثار المترتبة على هذا القرار من مطالبات قد وردت للشركة من جانب بعض البنوك والمصفي القانوني لشركة الحسام باك فقد اوضح سيادته بانه سيقوم باتخاذ اللازم للرد على تلك الخطابات حيث ان الحادث مفتعل وسوف يقوم بموافاتنا بما تم من ردود وقد قامت الشركة بكل الاجراءات الفنيه اللازمه فى هذا الشأن وتم تدعيم مخصص التعويضات فى المركز المالى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢.

مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن الحادث رقم ٢٠١٩/٥ باسم حسام محمد فؤاد (حسام باك) المؤمن لدى شركة المهندس للتأمين بالوثيقة رقم ٥٠٠٣٠٨ خ ص/٤ بمبلغ تأمين نحو ٣٦٨ مليون جنيه منه نحو ٢٤٦,٣ مليون جنيه لصالح عدد (٧) بنوك مختلفة والباقي لصالح المؤمن له كما هو وارد بالتقرير القانوني لمحامى الشركة. وقد تبين بشأنه ما يلي :- بتاريخ ١٢/٥/٢٠١٩ وقع حادث الحريق بمصنع العميل .

تقدم العميل بمطالبة قدرها ٣٥٣,٨ مليون جنيه فى ٢٢/٦/٢٠١٩ .
وجدير بالذكر ان معدل احتفاظ الشركة لهذا الحادث نحو ١,٢ % .

قامت الشركة برفع قضية ابراء ذمة برقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢/٦/٢٠٢٠ وتقدم حسام باك وبعض البنوك بدعاوى فرعية للمطالبة بالتعويض وصدر حكم بعدم الاختصاص وتحويلها الي المحكمة الاقتصادية وقامت الشركة بالطعن بالاستئناف علي هذا الحكم بموجب الاستئناف رقم ١٢٢٢٥ لسنة ١٣٨ ق وتم التأجيل لجلسة ١١/٥/٢٠٢٢ لإعلام جميع الخصوم بالتصحيح والقضية متداولة .

قام العميل بتقديم شكوى الي هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٥/٣/٢٠٢٠ والتي قامت بدراستها وبعد عرض الموضوع علي لجنة فض المنازعات فى جلستها رقم ١٥٨ المؤرخة ١٠/٢/٢٠٢٢ فقد انتهى راي الهيئة الي بعض القرارات لصالح العميل وتم تأكيد تلك القرارات بلجنة فض المنازعات بجلستها رقم ١٦٣ بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٢٢ .

بلغ مخصص التعويضات تحت التسوية المكون لهذا الحادث مبلغ ٢٠ مليون جنيه فقط فى ٣٠/٦/٢٠٢٢ بعد ان تم تدعيمه بمبلغ ١٥ مليون جنيه فقط خلال العام المالى الحالي وبما لا يتناسب مع جسامه مبلغ



أمان بلا حدود

محمد ربي

التعويض والمرفوع بشأنه قضايا والصادر له قرارات من الهيئة العامة للرقابة المالية . يتعين تدعيم المخصص المشار اليه في ضوء القرارات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية وكذا الدعاوي القضائية المتداولة المرفوعة في هذا الشأن .

بناء على رأى الهيئة العامة للرقابه الماليه بموجب خطابها المؤرخ ٢٠٢٢/١/٣ بشأن الوثيقه سالفه الذكر من انه يتعين عرض ملف التعويض على مجلس الاداره ومن ثم عرضه على الجمعيه العامه مع استخراج قيمة التعويض باسم العميل(عضو مجلس الاداره) وانه تطبيقا لرأى الهيئة سيتم عرض الامر على مجلس الاداره تمهيدا لعرضه على الجمعيه العامه للشركه .

تم اصدار الوثيقة رقم ٤/٦١٣١١ (سيارات تكميلي) باسم / احد اعضاء مجلس الإدارة انتاج ادارة عن السيارة الخاصة به بمبلغ تأمين قدره ٣,٩ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٩ بإجمالي قسط بنحو ٦٢ ألف جنيه بدون العرض علي الجمعية العامة حيث ان العقد عقد معاوضة كما جاء بمذكرة الشئون القانونية .

وقامت الشركة باختيار تعويض المؤمن له بكامل قيمة مبلغ التأمين البالغ ٣,٩ مليون جنيه بدون أي خصومات مع العلم أنه تم التأمين بسعر ١,٥% عند الاصدار بالرغم من ان المنشور الإداري رقم ٢ يعتمد العمل بإصدار الوثائق اكثر من مليون جنيه بسعر ٢% وقامت الشركة بنقل الملكية (الحطام) اليها بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٦ وكان تقدير الخبير للحطام بمبلغ ٢,٢ مليون جنيه . يتعين علي الشركة عرض الموضوع علي مجلس الإدارة والجمعية العامة للموافقة كما جاء برأي هيئة الرقابة المالية .

سيتم مراعاة ذلك مستقبلا

تضمن حساب الإيرادات المتنوعة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٢ مليون جنيه قيمة المكافاة الخاصة بالعضو المنتدب السابق عن السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالمخالفة لما ورد بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين حيث كان يجب إدراجها بالأرباح المرحلة . يتعين الالتزام بما جاء بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار اليها .



محمد الشاركي

سيتم إجراء التسويات اللازمه عند إعداد المركز المالي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .	تم إدراج ضريبة الدخل بمبلغ ١٣,٦٥٧ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وصحته ١٣,١٥٤ مليون جنيه كما جاء بالإقرار الضريبي الوارد من مكتب المحاسبة (برايت ووتر هاوس) المكلف بإعداده طبقاً للعقد المبرم بينهم بفرق قدره ٥٠٣ مليون جنيه . يتعين إدراج الضريبة ضمن قائمة الدخل طبقاً للإقرار الوارد للشركة .
--	--

سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .	لم تقم الشركة بالعرض والإفصاح بالقوائم المالية المستقلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن استخدام مبلغ ٤,٥ مليون جنيه من احتياطي التغير في اسعار صرف العملات الاجنبية بناءً علي موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بالمخالفة لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التأمين . يتعين الالتزام بالدليل المشار اليه .
سيتم مراعاة إجراء الجرد السنوي لخطابات الضمان الموجوده بالشركه وسيراعى عمل مطابقه بين الجرد الفعلي والدفترى لخطابات الضمان مستقبلاً .	تبين عدم إجراء جرد فعلي لخطابات الضمان بالشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ قيمتها بالمركز المالي نحو ٢,٤ مليون جنيه وبالتالي لم يتم عمل مطابقة بين الجرد الفعلي والرصيد الدفترى للتحقق من صحة الرصيد بالمركز المالي وذلك بالمخالفة لمنشور الجرد السنوي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (بند تاسعاً) يتعين الالتزام بتعليمات الجرد السنوي مع مراعاة عمل المطابقة المشار اليها .

بلغ صافي رصيد مدينو عمليات التأمين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٧٤,٥ مليون جنيه . وقد تبين بشأنه ما يلي :-

تعمل الشركه جاهده على تحصيل هذه الاقساط ولكن هذا الرصيد يشتمل على مبلغ ٣٩,٥ مليون جنيه اقساط طويلة الاجل والباقي وقدره ٨٩ مليون جنيه اقساط سنويه تم تحصيل وتسوية مبلغ ٥٨,٥ مليون جنيه بنسبة ٦٦% من الرصيد المشار اليه كما تم تحصيل مبلغ ١,١ مليون جنيه من الاقساط التي إنتهت مدتها التأمينيه بنسبة	بلغت قيمة الأقساط تحت التحصيل نحو ١٢٨ مليون جنيه منها نحو ٢,٢ مليون جنيه تمثل قيمة اقساط انتهت مدتها التأمينية يرجع تاريخ بعضها الي ٢٠٢١/٨ . يتعين العمل علي سرعة تحصيل تلك الاقساط .
--	--



تحصيل ٥٠% وبالنسبة لباقي الرصيد فإنه يشتمل على مبلغ ٠,٧ مليون جنيه قيمة الاقساط المصدرة لشركة المقاولات المصرية وجارى تحصيل باقى الرصيد.	بلغت قيمة الشيكات المرتدة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢,٤ مليون جنيه منها نحو ٨٨٣ الف جنيه قيمة شيكات محالة للشئون القانونية بعضها صدر فيها احكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتي تاريخه ترجع الي ٢٠٢١/٤ . يتعين العمل علي سرعة تنفيذ الاحكام الصادرة ومتابعة الإجراءات القانونية
تم خلال الفتره تحصيل مبلغ ٢,٣ مليون جنيه من الشيكات المرتده بنسبة تحصيل ٩٦% من رصيد الشيكات المرتده وجارى تحصيل باقى الرصيد وتقوم الشركة بالمتابعه المستمره مع وحدة تنفيذ الاحكام لتنفيذ هذه الاحكام .	بلغت قيمة الشيكات الأجلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٨,٣ مليون جنيه يصل تاريخ استحقاق بعضها الي ٢٠٢٦/٩ بالمخالفة لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تسهيلات السداد والتي تقضى "بالا تتجاوز تسهيلات السداد ١٨٠ يوم" . يتعين الالتزام بقرارات الهيئة في هذا الشأن والإفادة
تسعى الشركة الى الحد من منح العملاء فترات ائتمان اكبر من ستة شهور ولكن ذلك لن يتم بصوره مباشره ولكن تدريجيا .	بلغ رصيد شركات التأمين وإعادة التأمين الخارجي (دائن) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٩٥,٣ مليون جنيه منه مبلغ ٩,٢ مليون جنيه يرجع الي عام ٢٠١٩ . نوصي بسرعة سداد تلك المبالغ .
قامت الشركة فى الفترة من ٢٠٢١/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ بسداد ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه مصرى منها ٦٠ مليون ارصده لفترات سابقه لمعيدى التأمين من إجمالى الرصيد المشار إليه وجارى سداد باقى الأرصده المستحقة علينا تباعا خلال الفترة القادمة .	
علما بأنه توجد بعض الأرصده ترجع لعام ٢٠١٩ وخاصة بالسماسة U.I.B جارى التفاوض ومراجعة الموقف معهم لوجود الرصيد المدين الخاص بشركة ARAB UNION .	

بلغ رصيد حساب الدائنون والارصده الدائنة الاخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٤٨,١ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-

هذه المبالغ كانت مؤجلة السداد لحين صدور الراى النهائى بشأنها من الهيئة العامة للرقابة المالية .	وقد تضمن نحو ٧,٥ مليون جنيه مستحقه لصندوق التمويل والتأهيل للعاملين عن ارباح الاعوام المالية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢١
---	---

٨

صحة الشاكرى



طبقا للمادة رقم " ٨ " من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٤٣) لسنة ٢٠٠٣ .
يتعين اتخاذ اللازم في ضوء القرارات والقوانين المنظمة في هذا الشأن والافادة .

وبتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٨ ورد الى الشركة حكم المحكمة الدستورية العليا الذي قضى بالزام الشركات بالسداد وجارى التفاوض مع وزارة القوى العاملة لتحديد طرق السداد المتاحة وإمكانية سدادها على دفعات .
اسفر الاكتتاب التأميني لفروع الحريق ، النقل الداخلي ، أجسام السفن عن عجز في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢ مليون جنيهه ، ٧٠٠ ألف جنيهه ، ٨١٠ ألف جنيهه علي الترتيب .
يتعين اتخاذ اللازم نحو تحسين نتائج تلك الفروع

تبين ارتفاع معدل الخسائر لبعض عملاء فرع التأمين الطبي والجدول التالي يوضح ذلك .

اسم العميل	مدة الاحصائية	ت.م	أ.ق.م	معدل الخسارة	م
الكترولكس مصر	٢٠٢٢/٤/١ - ٢٠٢٢/٦/٣٠	٦١	٧٠,١	%١٢٧	ب.م.تأمين ٢٠٢٢/٤/١
النيل للسكرك	٢٠١٨/١١/٢٥ - ٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٧,١	٢٦,٢	%١٠٣,٢	

يرجع ارتفاع معدل الخسائر نتيجة ارتفاع اسعار الادويه والكشوف الطبيه والمستشفيات وذلك نتيجة الاحوال الاقتصادية ومع ذلك تم خلال الفتره الاجتماع مع شركة إلكترولكس الذى وافقت على زيادة قيمة القسط بمبلغ ٢ مليون جنيهه وكذلك على تخفيض مدة الوثيقه لتنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ . وسيتم إعادة النظر فى قيمة القسط عند التجديد .

نوصي باتخاذ اللازم في هذا الشأن .

تسعى الشركة لزيادة معدلات الاحتفاظ خلال السنوات القادمة خاصة مع الاتجاه الى زيادة راس مال الشركة فى الجمعيه القادمه والذى من شأنه دعم المركز المالى للشركه وكذلك دعم قدرتها على زيادة معدلات الاحتفاظ .
بلغ معدل الاحتفاظ نحو ٤٣,٢٤ % عن العام المالى الحالي المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بانخفاض قدرة ٢,٥٨ % عن معدل الاحتفاظ للعام المالى السابق والبالغ نحو ٤٥,٨٢ % ، و اقل من معدل الاحتفاظ المستهدف للعام المالى الحالي والبالغ نحو ٤٦ % ، و اقل من معدل الاحتفاظ النمطي والبالغ نحو (اكبر من ٥٠ %) .

نوصي بالعمل على زيادة معدل احتفاظ الشركة من الأقساط في ضوء ما سبق .

تقوم الشركة كل فتره بدراسة المصاريف العموميه وتكاليف الانتاج لمحاولة ترشيدها وسيتم موافقتكم فيما سيتم فى هذا الشأن .
تبين لنا أن الخبير الاكتوارى قد أوصى بتقريره بترشيد نفقات الشركة من المصروفات العمومية والإدارية وكذا دراسة

	<p>وجود آلية مناسبة للعمولات وتكاليف الإنتاج والتي تمثل نسبة مرتفعة من إجمالي المصاريف الخاصة ببعض الفروع والتي أثرت بشكل مباشر علي ربحية الشركة . ومن امثلة تلك الفروع :- الحريق ، البحري ، البري والنهري ، اجسام السفن ، الهندسي ، الحوادث المتنوعة . وقد بلغت نسبة العمولات المباشرة وتكاليف الانتاج والمصروفات العمومية والإدارية من إجمالي المصروفات: ٩٠,٩ % ، ٨٥ ، % ، ٦٠,١ ، % ، ٧٤,٧ ، % ، ٨٩,٥ ، % ، ٨١,٥ % علي الترتيب . يجب علي الشركة العمل علي تنفيذ ما جاء بتقرير الخبير الاكثواري في هذا الشأن</p>
<p>تم التنبيه بضرورة إجراء مطابقه بين الجرد الفعلي للاذون المستحقه مع الرصيد الدفترى</p>	<p>تبين جرد عهدة اذون الصرف المستحقه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ جرد فعلي ولم يتم عمل مطابقة بين الجرد الفعلي لتلك الاذون مع الرصيد الدفترى . يتعين العمل علي إجراء المطابقة المذكورة حيث تعذر الوصول الي رصيد دفترى لتلك الاذون بالشركة لإجراء المطابقة</p>
<p>هذه الغرامات تخص فحص اعمال الشركة عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ٢٠٢١/٢٠٢٠ وقد تم إتخاذ كافة الاجراءات التصحيحية اللازمه لضمان عدم تكرارها مستقبلا .</p>	<p>تحملت الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو مبلغ ٧٢٤ ألف جنيه قيمة غرامات استحققت عليها لصالح الهيئة العامة للرقابة المالية نتيجة مخالفاتها وعدم التزامها لبعض الأحكام والقواعد والقوانين المنظمة للعمل بسوق التامين . يتعين علي الشركة تجنب مثل تلك المخالفات مع الالتزام بما سبق الإشارة اليه والعمل علي تلافي تكرار ذلك مستقبلاً .</p>
<p>سوف تعمل الشركة جاهده على الاسراع في إجراءات الرجوع على العملاء وكذا العمل على إتخاذ اللازم لتنفيذ الاحكام الصادره لصالح الشركة</p>	<p>تبين قيام الشركة بسداد بعض التعويضات للبنك الاهلي المصري والصادر لصاحبة وثائق تأمين مخاطر عدم السداد نتيجة تعثر بعض العملاء في السداد للبنك تم قيام الشركة بالرجوع علي العملاء وذلك بعد تسلمها شيكات الضمانة من البنك إلا انه تلاحظ بطء إجراءات الشركة في الرجوع علي العملاء</p>



١٠ محاسبات ركي

	<p>بقيمة شيكات الضمانة ويوضح ذلك المرفق رقم (١) . وإضافة الي ما سبق تبين صدور الكثير من الاحكام لصالح الشركة دون تنفيذ . يتعين العمل علي سرعة إجراءات الرجوع علي العملاء حفاظاً علي حقوق الشركة مع اتخاذ اللازم بشأن تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة .</p>
<p>سوف يتم عرض ماتم صرفه خلال الفتره المذكوره على اقرب جمعيه عامه لاعتماده .</p>	<p>قامت الشركة بصرف نحو ١٤٣ ألف جنيه عن الفتره من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٠/١٧ قيمة بدلات الانتقال لبعض أعضاء مجلس الادارة بالرغم من حضورهم من خلال الفيديو كول (كونفراس) لبعض جلسات المجلس واللجان المنبثقة منه في حين ان بدل الانتقال يصرف مقابل انتقالات فعلية . يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن .</p>
<p>جارى دراسة تعديل بعض مواد النظام الاساسى للشركه بما فيها هذه ماده .</p>	<p>تم عمل مشروع توزيع الارباح عن السنه الماليه المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتوزيع حصه المساهمين والعاملين والبالغه نحو ٣٥,٦ مليون جنيه ونسبه ٤٩,٢% للعاملين بنحو ١٧,٥ مليون جنيه ونسبه ٥٠,٨% للمساهمين بنحو ١٨,١ مليون جنيه . يتعين إفادتنا بما استندت اليه الشركة لتحديد تلك النسب مع إمكانية دراسة النظام الاساسى في هذا الشأن .</p>
<p>سيتم دراسة الامر وإفادتكم بنتيجة الدراسه .</p>	<p>عدم تفعيل الشركة للمادة رقم (٨٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة والمواد (من ٢٥٠ الى ٢٥٦) من اللائحة التنفيذية للقانون (بأن يكون للعاملين نصيب في ادارة الشركة) كما نص النظام الأساسي (من المادة ٢٥ الى ٣٨) (بأن يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة ادارية معاونه من العاملين) . يتعين الالتزام باحكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية المشار اليها وكذا النظام الأساسي للشركة .</p>



الرد على التقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠

قام مكتب المحاسبون المتحدون بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعه بمعرفته عن طريق برنامج حاسب الى وكذلك قام بإصدار شهاده بالخسائر الائتمانية المتوقعه وقد قامت الشركة بطلب تقرير لمعرفة الاسس التي قام بها لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعه وفور ورود التقرير سوف يتم موافاة الجهاز بصوره منها .

بلغت اجمالي ارصدة الاوعية الادخارية بالبنوك والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة ومدينو عمليات التامين وشركات التامين وا عادة التامين ومدينون وارصدة مدينة اخري نحو ١,١٦ مليار جنبه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد تم حساب مجمع الخسائر الائتمانية المتوقعه لها بنحو ٤٥ مليون جنيه مقابل ٥٥,٢ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ تم حسابها بمعرفة مكتب المحاسبون المتحدون وتحت مسئوليته ولم يتم موافاتنا بالدراسة التفصيلية التي تم على اساسها تقدير تلك الخسائر وبالتالي لم يتبين لنا مدي صحة تقدير تلك الخسائر ومدي اشتمال الدراسة لجميع المبالغ الأساسية للبنود محل الدراسة .
بتعين موافاتنا بالدراسة المشار إليها .

ويتصل بما سبق انه تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعه لبعض البنود طبقا لمعيار المحاسب المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية بمعرفة المكتب المشار اليه والذي استخدم معدلات مختلفه لحساب الخسائر الائتمانية لكل بند من بنود الدراسة وتلك المعدلات استرشاديه لم تصدر بها أية قرارات تنظيميه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والشركة هي المسئوله عن اتخاذ القرار بشأن التطبيق المناسب للمبادئ والسياسات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية .

تم إعداد تقرير شامل لمجلس الإدارة يتضمن خطة محدثة لتنفيذ المشروع وقد وافق المجلس علي تمديد فترة المشروع حتى نهاية شهر يونيه ٢٠٢٣ .

ويرجع التأخير في التنفيذ الى عدم استلام الأجهزة المحددة للمشروع والتي تأخر توريدها من طرف المهندسين للتأمين

قامت الشركة بالتعاقد مع شركة اسيت وهو الوكيل الرسمي لشركة اكسيس AXXis لشراء برامج حاسب آلي وتراخيص استخدامه والتدريب عليه في ٢٠٢٠/٦/٢٩ بإجمالي تكلفة \$٦٧٦٨٤٦ بما يوازي ١٢,٣ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٣/٣١ .
وقد تبين بشأنها ما يلي :-

تم سداد نحو ٤٢٨٨٨٠ دولار وبنسبة ٦٣% من تكلفة المشروع .تنتهي مدة العقد في ٢٠٢٢/٤ وتم عمل امتداد للعقد في ٢٠٢١/٤ لمدة ٤ شهور لتنتهي مدة العقد التقديرية في



لظروف قهريّة بسبب الأوضاع المحليّة
والعالميّة الراهنة.

٢٠٢٢/٩ نتيجة تعقيّدات في التنفيذ برغم ان
سبب من اسباب التعاقد ان الشركة المنفذة
تعاملت مع شركات تأمين من قبل .
لم نواف بأسباب امتداد العقد واما إذا كانت
المعوقات التي صادفها التنفيذ كان من قبل
شركة المهندس أم الشركة المنفذة لبيان مدى
إمكانية تطبيق المادة (١٣) بالعقد من عدمه .
لم يتم مراعاة ما جاء بمحضر مجلس الإدارة
رقم ٥٠٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥
والذي يقضي بعرض تقرير دوري شهري
بما تم انجازه واسباب التأخير .
وجدير بالذكر انه تم التعاقد بتاريخ
٢٠٢٢/٣/١ ولمدة عام بمبلغ ٣٥ ألف جنيه
شهرياً مع استشاري لمجلس الإدارة لنظم
المعلومات ومدير عام لمشروع التحول
الرقمي لاستكمال المشروع .
وقد قام السيد الاستشاري بتقديم تقرير عن
المشروع بتاريخ ٢٠٢٢/٥ والذي ذكر
بنتيجه انه تم تنفيذ ٣ مراحل فقط من مراحل
المشروع البالغة ١٢ مرحلة كما حدد الجدول
الزمني المعدل طبقاً لآخر تحديث ان تاريخ
انتهاء المشروع ٢٠٢٣/٦/٢٧ وهو الامتداد
الثاني للمشروع .
مما سبق يتضح ان هناك تأخير متكرر في
تنفيذ المشروع مما يحمل الشركة تكاليف
واعباء إضافية .
يتعين إفادتنا عن أسباب عدم تنفيذ المشروع
في المدة المحددة له مع تكرار الامتداد
وكذا المعوقات التي واجهها المشروع
والالتزام بما جاء بمحضر مجلس الإدارة
المشار

سوف تقوم الشركة بتدعيم المخصص تباعاً
وفقاً لملاحظة السادة مراقب الحسابات .

بلغ مخصص الضرائب نحو ٣٣,٥ مليون
جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تم حسابه بمعرفة
المستشار الضريبي للشركة وتحت مسؤوليته
وقد تبين بشأنه ما يلي :-
وجود العديد من المطالبات الواردة للشركة
من مصلحة الضرائب بمبالغ مختلفة خاصة
بضريبة الدمغة بأنواعها وضريبة المرتبات
في حين ان المخصص المكون لتلك



الضرائب لا يتناسب مع المبالغ المطلوب سدادها للمصلحة .
يتعين تدعيم مخصص الضرائب .
تضمن حساب الإيرادات المتنوعة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٢ مليون جنيه قيمة المكافأة الخاصة بالعضو المنتدب السابق عن السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالمخالفة لما ورد بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين حيث كان يجب إدراجها بالأرباح المرحلة .
يتعين الالتزام بما جاء بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار إليها .

سيتم مراعاة ذلك مستقبلا

لم تَقم الشركة بالعرض والإفصاح بالقوائم المالية المستقلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن استخدام مبلغ ٤,٥ مليون جنيه من احتياطي التغير في اسعار صرف العملات الاجنبية بناءً على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بالمخالفة لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين .
يتعين الالتزام بالدليل المشار اليه .

سيتم مراعاة ذلك مستقبلا .

تضمن حساب جاري شركات تابعة نحو ٤٠ ألف جنيه تبين انه رصيد مختلف عليه بين شركة المهندس للتأمين والمهندس لتأمينات الحياة وأفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة ان المبلغ محجوز عليه طرف بنك القاهرة الألفي منذ عام ٢٠٠٨ وانه يخص تأمينات الحياة قبل فصل الشركتين .
يتعين بحث اسباب هذا الخلاف والإفادة مع إجراء التسويات اللازمة .

جارى التفاوض مع شركة المهندس لتأمينات الحياة لقيده هذه المبالغ .



محمد الشاذلي

أمان بلا حدود